### التأكيد على تدريب وتأهيل أعضاء المجالس المحلية لتعزيز دورهم في التنمية

# الحكومة تقرر تحمل ٢٥ بالمئة من تكلفة الشحن البري والبحري لتصدير الحمضيات وتفتح باب تصدير زيت الزيتون بحد أقصى ٤٥ ألف طن حتى نهاية ٢٠٢٣

| الوطن

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس الإجراءات التي حددتها اللجنة الوزارية المعنية لتسويق محصولي الحمضيات والزيتون والدور المنوط بكل وزارة لإنجاح تسويق الموسم، وأكد ضرورة المتابعة المستمرة على أرض الواقع، وتنظيم عمليات التسويق داخلياً وخارجياً، وتأمين كفاية السوق المحلية من المنتجات بأسعار مناسبة، وضمان هامش ربح جيد للمزارعين.

وتضمنت الإجراءات الخاصة بتسويق موسم الحمضيات إقرار دعم تصديري للحمضيات من خلال تحمل ٢٥ بالمئة من تكلفة الشحن البري والبحري في ذروة الإنتاج، و١٠ بالمئة من التكلفة خلال الفترة من الـ١ من آذار وحتى الـ٣٠ من أيار ٢٠٢٣، إضافة إلى تخفيض البدلات المترتبة على المنتجات الزراعية المصدرة ذات المنشأ السوري بنسبة ٧٥ بالمئة، وتحديد السعر التأشيري لتصدير البرادا أو حاوية الحمضيات بمبلغ ٢٠٠٠ دولار.

كما شملت الإجراءات قيام السورية للتجارة باستجرار أكبر كمية ممكنة من الحمضيات، وتأمين طلبات المنشآت والجهات الحكومية المعنية، وتحديد أسعار المحصول وفقاً للتكاليف المعتمدة لدى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مع هامش ربح جيد للفلاحين، وإعطاء الأفضلية للمزارع المعتمدة ببرنامج الاعتمادية للموسم الماضي، وتأمين أكبر عدد من الآليات اللازمة لشحن الموسم إلى جميع المحافظات، وإعطاء الأولوية في المحروقات لمراكز الفرز والتوضيب، وتأمين المحروقات اللازمة للشاحنات التي يتم اعتمادها من وزارة الأشغال العامة والإسكان وستنقل الموسم إلى صالات السورية للتجارة، وتوجيه المحافظات المعنية بتقديم كل التسهيلات لتسويق المحصول وتنظيم العمل في أسواق الهال، علماً أن التقديرات الإنتاجية من الحمضيات لموسم ٢٠٢٢ تصل إلى ٦٤٠ ألف طن، في حين تبلغ الكميات المتاحة للتصدير منها بحدود الـ ٥٠ ألف طن.

وفيما يخص محصول الزيتون، تضمنت الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء فتح باب التصدير لمادة زيت الزيتون بحد أقصى ٤٥ ألف طن حتى نهاية عام ٢٠٢٣، وقيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بتقديم دعم للصادرات ومنح مكافأة تصديرية ١٠ بالمئة من قيمة صادرات المادة للعبوات ١٦ ليتراً، والاستمرار بمنح حوافز تصديرية دائمة للمنشآت الصناعية التي تصدر المادة بنسبة ٧ بالمئة من قيمة الصادرات.. كما شملت الإجراءات قيام المؤسسة السورية للتجارة باستجرار أكبر كمية ممكنة من المحصول بالتنسيق مع اتحاد الفلاحين، ودراسة إمكانية السماح لأصحاب معاصر الزيتون باستخدام الخطوط المغفاة من التقنين الكهربائي، وتأمين مستلزمات عمل المعاصر، وتطبيق برنامج إدارة الجودة على معاصر الزيتون، وبما يضمن الحصول على زيت بمواصفات قياسية وتنافسية في الأسواق العالمية.

وتصل التقديرات الإنتاجية من زيت الزيتون لعام ٢٠٢٢ إلى ١٢٥ ألف طن، والكميات المتاحة للتصدير إلى حدود الـ ٤٥ ألف طن.

من جانب آخر، أقر المجلس خطة وزارة الإدارة المحلية والبيئة المتعلقة بتطوير عمل المديرية العامة للمصالح العقارية، والإجراءات المتخذة لضمان سلامة الأداء واستمرار عمليات الأتمتة والأرشفة الإلكترونية، وتم تأكيد أهمية الإسراع بأتمتة الصحيفة العقارية والخدمات والمعاملات التي تقدمها المديرية، وتطوير النظام البرمجي لحفظ البيانات ودقة البيوع وسلامة تسجيل الوقائع العقارية، وتثبيت وتوثيق أملاك المواطنين، وخاصة في المناطق التي تعرضت للإرهاب.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة إعداد برامج تدريب وتأهيل متكامل لأعضاء المجالس المحلية لتعزيز دورهم في التنمية، وإعداد الخطط والبرامج على المستوى المحلي، ومراقبة الأسعار وضبط الأسواق، وجدد في سياق آخر أهمية التواصل المستمر مع المستثمرين من الداخل والخارج، وعقد لقاءات دورية لهم مع الوزارات المعنية لتذليل أي عقبات أمام تنفيذ المشاريع الاستثمارية ووضعها بالخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة.

وطلب المجلس من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي التنسيق مع من يلزم ومتابعة إجراءات إعادة منح القروض للمواطنين في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب بعد التأكد من توفير البنية التحتية والتجهيزات المالية والمادية والبشرية اللازمة لضمان أمن وسلامة عمليات الإقراض.

ووافق المجلس على إضافة زيادة مقدارها ٣٠٠ بالمئة إلى تعويضات العمل الساعي الممنوحة لأفراد الركب الطائر في مؤسسة الخطوط الجوية السورية، بهدف تحسين أوضاع العاملين في هذا القطاع.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بإحداث صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث، كما ناقش مشروع صك تشريعي بتحديد الرسوم المستوفاة على الأعمال القنصلية.

### الحكومة فعلياً تبنت اقتصاد السوق الحر

# د. سيروب لـ«الوطن»: هوية الاقتصاد السوري ضائعة واقتصادنا مستهلِك وغير منتج

## الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي يتجاوز الـ١٠٠ بالمئة ومعظم الدخل ينفق على الاستهلاك وليس على الاستثمار

| جلنار العلي

قالت الدكتورة رشا سيروب في محاضرة لها أقيمت ضمن فعالية الثلاثاء الاقتصادي يوم أمس في المركز الثقافي العربي بعنوان «أزمة هوية الاقتصاد السوري.. مقاربات ورؤى»: إن اقتصاد سورية هو اقتصاد اشتراكي منذ العام ١٩٦٩ وقد بدأت التعددية الاقتصادية فيه منذ عام ١٩٩١، فيما بدأت سورية بالانفتاح على القطاع الخاص منذ بداية الألفية الثالثة، مشيرة إلى أن الاقتصاد بدأ يتخذ شكل اقتصاد السوق الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٥، وقد ألغيت الهوية الدستورية لاشتراكية الاقتصاد في عام ٢٠١٢.

وفي سياق آخر، قدمت سيروب توصيفاً للنظام الاقتصادي في سورية، حيث بيّنت في تصريح لـ«الوطن» أنه منذ صدور الدستور الجديد في عام ٢٠١٢ ألغيت هوية الاقتصاد السوري، حيث كان النظام الاقتصادي في سورية نظاماً اشتراكياً بدخول عام ١٩٧٣، ولكن بعد ذلك ألغيت هذه الهوية وبدأ الحديث عن ماهية الهوية التي يجب أن يقوم عليها اقتصاد سورية.

وأشارت سيروب إلى أنه عندما يتم التحدث عن الهوية الاقتصادية لسورية فالمقصود ما النظام الاقتصادي الذي يمكن أن تطبقه الدولة بمعنى هل سنتجه نحو سياسات ليبرالية لاقتصاد سوق حرة باعتبار أننا نتحدث عن اقتصاد رأسمالي، أم إننا سنتجه نحو سياسات اشتراكية موجهة مركزياً، لافتة إلى أنه في كل دول العالم لم يعد هناك ما يسمى اقتصاد اشتراكي صرف أو نظام رأسمالي صرف، حيث تم الاتجاه إلى الاقتصاد المختلط الذي يجمع مزايا ما بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي.

وتابعت: «وبالحديث عن سورية، ووفق المؤشرات التي تم عرضها لم يعتمد على أي نوع من أنواع الاقتصاد، فقد كان هناك فوضى بالنظام الاقتصادي وذلك في ما قبل ٢٠١٢ وما بعدها، وحتى عندما يقال بالدستور إن الهوية الاقتصادية في عام ١٩٧٣ هي نظام اشتراكي ولكن على أرض الواقع لم تكن الهوية كذلك، فقد كانت كل القوانين تدعم القطاع الخاص وبالتالي تدعم النظام الرأسمالي، وفي عام ٢٠٠٥ تم تبني اقتصاد السوق الاجتماعي وهو أحد أنواع الاقتصاد الرأسمالي وبالتالي كان هناك تضارب في الهوية خلال فترة ما قبل ٢٠١٢ وضياع في الهوية ما بعد ٢٠١٢»، لافتة إلى أن دستور ٢٠١٢ شكّل وثيقة اقتصادية واضحة، حدد فيها هوية الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد حر.

ومن جهة أخرى، بيّنت سيروب أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي في سورية يتجاوز ١٠٠ بالمئة وبالتالي فإن معظم الدخل الذي تحققه سورية ينفق على الاستهلاك وليس على الاستثمار، وهذا دليل على أن الاستهلاك أكبر من الإنتاج وأحد مؤشرات الاقتصادات الرأسمالية لأنها اقتصادات مستهلكة، ولكن في سورية فإن الاقتصاد مستهلك وغير منتج في الوقت نفسه، وليس هناك توجه واضح لدى الدولة إلى اقتصاد تنموي إنما تتجه إلى اقتصاد استهلاكي بما أنها لم تعد داعمة لعملية الادخار.

وفيما يخص الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى مجمل التكوين الرأسمالي الثابت، اعتبرت سيروب أنه يتراجع وينخفض وهذا دليل على انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي وبالتالي فهي تبنت فعلياً اقتصاد السوق الحر، مشيرة إلى أنها قامت بمقاربة الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية مع عدة دول أخرى مختلفة بأنظمتها الاقتصادية كبريطانيا وأميركا والصين والنرويج ومصر، وتم التوصل إلى أن الإنفاق الحكومي في كل هذه الدول أعلى منه في سورية، وهذا يعد دلالة ضرورة أن تتدخل الحكومات بنسب مقبولة نسبياً لتدعم الاقتصاد والفئات الأكثر هشاشة وفقراً من خلال نفقات اجتماعية كالصحة والتعليم وغير ذلك، وهذا غير موجود في الدول النامية في الوقت الذي ما زالت فيه الدول المتقدمة تسهم في النشاط الاقتصادي، معتبرة أنه حتى تتحقق التنمية في سورية لا بد من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق آخر، اعتبرت سيروب أن نسبة العبء الضريبي في سورية من أدنى المستويات، ونسب الإيرادات الضريبية بحدودها الدنيا إما بسبب انخفاض المعدلات الضريبية مقارنة ببقية الدول أو بسبب انخفاض التحصيل الضريبي، على عكس الدول الرأسمالية الفعلية، وهذا الأمر يشكل عائقاً أمام الحكومة السورية لتساهم بترميم الفجوة التي لم يستطع القطاع الخاص الدخول إليها، وهذا يعد أيضاً أحد أسباب عدم مقدرة الحكومة على زيادة إنفاقها وانخفاض إيراداتها الضريبية.

وأشارت سيروب إلى أنه يجب للوصول إلى الهوية الاقتصادية المثلى للاقتصاد السوري أن يتم الانطلاق من معطيات ووقائع من حيث معرفة ما نملك من موارد وميزات تنافسية وفرص، معتبرة أن الأنسب للاقتصاد السوري بعد ١١ عاماً من الحرب في ظل شح الموارد والخسائر للموارد الطبيعية في الوقت الراهن، أن يتم الاتجاه نحو اقتصاد رأسمالي موجه من الدولة أي يجب أن تكون الدولة هي العامل المؤثر الأساسي في الأنشطة الاقتصادية ليست كمتدخل وإنما موجّه يحدد ما المشروعات الواجب تنفيذها من القطاع الخاص ومن هم المستهدفون.

> سيروب: أنصح باقتصاد رأسمالي موجه



### اقتصاد الجمال..

# إنفاق السوريين على التجميل يقدر بالمليارات!!

## منع استيراد المواد يفتح باب التهريب ويغلق باب السياحة التجميلية

| إيمى غسان

قد لا يخطر بالبال أن منع استيراد مواد التجميل يتسبب بضرر للاقتصاد، لكن هذه حقيقة قياساً بحجم الإنفاق الشهري والسنوي الذي لا يمكن حسابه ولو بشكل تقريبي لشدة الإقبال وكثرة العيادات والمراكز والجهات التي تقوم بعمليات وإجراءات التجميل.

وتنقسم الخدمات الطبية التجميلية إلى ثلاثة أقسام، الجراحات الترميمية «تجميل أنف، تكبير صدر عن طريق زرع حشوات».. إلخ، المعالجات عن طريق الحقن «حقن البوتوكس المزيلة للتجاعيد»، «حقن المواد المالئة»، والعلاج بالأجهزة «الليزر»، «أجهزة تكسير الشحوم».. وغيرها.

«الوطن» قامت بجولة على بعض مراكز التجميل وأطباء الجراحة التجميلية في دمشق، وبحسبة بسيطة اتضح أن حجم الإنفاق الشهري للسوريين على التجميل يقدر بمليارات الليرات، مع العلم أن معظم هذا الإنفاق يصرف على الإجراءات التي تعتمد على الحقن والحشوات، وكلاهما لا تشملهما قائمة المواد المسموح باستيرادها، فأصبحت تُعامل معاملة الممنوعات مع العلم أنها لا تُنتج محلياً وليس لها بديل.

طبيب التجميل الجراح طلال يازجي قال لـ«الوطن»: إن الحقن التجميلية تراوح أسعارها بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف ليرة بالنسبة للبوتوكس التي يعاد حقنها للزبون (نساء ورجالاً) كل ستة أشهر، ويقوم بها الطبيب في العيادة، على حين عمليات التجميل الترميمية؛ (تكبير وشد الثدي أو الأرداف) يقوم بها الطبيب في المشفى وتصل تكلفتها إلى ملايين الليرات، حيث يبلغ سعر الحشوة المخصصة لتكبير الثدي مليونان إلى مليونين ونصف المليون ليرة، تضاف إليها أجور الطبيب والمشفى.

ويضيف الطبيب الجراح: إن سعر هذه المواد معروف عالمياً، وعادةً تأتي بكفالة الشركة المصنعة، وبشروط نقل وتخزين معينة، إلى حين مرورها على الرقابة والتخليص الجمركي، فيتسلمها الطبيب ويقوم بدوره بحفظها وفق الشروط المحددة، وذلك كان يتم عند استيرادها بشكل نظامي، في حين قرار منع الاستيراد رفع الأسعار بما يقارب الضعف، لأنها أصبحت تورد عن طريق التهريب، إما المقصود منه التجارة، أو الانتفاع الشخصي، مضيفاً إنها أصبحت تصل بأسعار أعلى وجودة أقل، ومن دون الاهتمام بشروط النقل والتخزين مما يؤثر في فاعلية المادة.

وأشار الطبيب إلى أن سعر حشوات السيليكيون المخصصة لترميم الثدي ارتفع إلى خمسة ملايين «أي ما يقارب الضعف» إضافة إلى أنها لا تخضع للرقابة الصحية، ما قد يعرضها للتلوث الجرثومي، وبالتالي تصبح مهددة لصحة المريض وسمعة الطبيب، وضرب مثلاً أن إحدى دفعات الحشوات التجميلية وصلت إلى البلد عن طريق المهربين، وكانت تفوح منها رائحة مشتقات نفطية، لأنه تبين أن المهرب كان ينقل المواد الطبية التجميلية وسيلة النقل نفسها التي يستخدمها لتهريب المازوت والبنزين.

وناشد الطبيب الجهات المعنية السماح باستيراد المواد الطبية التجميلية، خاصة أن الكميات التي كانت موجودة حين كان الاستيراد مسموحاً، هي ذاتها وبالكميات نفسها اليوم لكن عن طريق التهريب، مبيناً أن سورية لطالما كانت مقصداً للراغبين بالخضوع للعمليات التجميلية من دول الجوار، ما يرفد الاقتصاد السوري بالقطع الأجنبي، واستمار انخفاض تكاليف العمليات وأجور الأطباء والسمعة الحسنة التي يتميز بها الطبيب السوري على مستوى المنطقة والتي كانت سابقاً هي سبب هذا الإقبال، ولكن عدد المراجعين من البلدان المجاورة انخفض بسبب ارتفاع الأسعار التي ترتبت على منع الاستيراد وقيام المهرب بالحصول على أرباح مضاعفة، ما ساوى أسعار عمليات التجميل في سورية مع مثيلاتها في دول الجوار، وبذلك يكون قد حصل على أرباحه على حساب خزينة الدولة والطبيب والمريض على حد سواء، مؤكداً أن التجميل ليس رفاهية فقط، فهو إضافة للعمليات التي ترمم التشوهات الخلقية والتشوهات الناجمة عن الحوادث وعمليات ترميم الثدي التي تأتي بعد الاستئصال في حالة الإصابة بسرطان الثدي على سبيل المثال، فإن الكثير من السيدات تعطي اهتماماً كبيراً بمثل هذه الإجراءات لما لها من أهمية على الجانبين النفسي والحياتي إضافة للجانب الصحي.

طبيب آخر، كشف لـ«الوطن»، أنه يجري يومياً عملية جراحية تجميلية أو عمليتين في المشفى، هذا إضافة إلى عمليات الحقن، التي حدد نسبتها الشهرية بـ٣٠ بالمئة من مجمل عمله.

وأضاف: إن أطباء التجميل نوعان، طبيب جراح تجميل، وطبيب جلدية وتجميل، والنوع الثاني لا يقوم بالعمليات الجراحية التجميلية، بل يختص بعمليات الحقن، وهؤلاء لا يستطيع أحد حساب عدد عمليات الحقن التي يقومون بها شهرياً، إضافة إلى الكثير من المتعدين على المهنة، مثل مئات مراكز التجميل التي تعتمد على أشخاص قاموا بدورات تدريبية بسيطة، وبعض الصيادلة، حتى إن الأمر وصل إلى أن بعض مزيني الشعر يقومون بحقن (البوتوكس والفيلر).

وللحصول على وجهة نظر اقتصادية، اتصلت «الوطن» بالخبير الاقتصادي الدكتور شادي أحمد الذي أكد ضرورة السماح باستيراد المواد التجميلية، لأن استيرادها يرفد خزينة الدولة في حال تم إصدار قوانين تنظم هذه العملية، بحيث يتم من حسابات المستوردين الشخصية من دون تمويل من البنك المركزي كي لا تؤثر على سعر الصرف، وأضاف: إن هذه التجارة تخدم عدداً كبيراً من الأشخاص، وذلك بحكم وجود الكثير الإصابات بين السوريين من جراء الحرب، مما يحتم ضرورة القيام بعمليات ترميمية وتجميلية، مضيفاً: إن الجهات المعنية تستطيع أن تفرض رسوماً إضافية على استيراد مواد التجميل، إذا تم اعتبارها من الكماليات وليس الضروريات، وذلك بما يضمن وصول هذه المواد بأفضل طريقة وأفضل أسعار ما يقطع الطريق أمام المهربين المستفيدين من هذا المنع.

وفي اتصال مع نقيب أطباء سورية الدكتور غسان فندي، أوضح لـ«الوطن» أنه يتم العمل على السماح باستيراد بعض المواد الطبية التي تستعمل في التجميل، ذاكراً (البوتوكس) تحديداً، وأوضح أن المواد التجميلية نوعان منها ما هو طبي ومنها ما هو غير طبي، وأن النقابة تواصلت مع وزارة الاقتصاد للسماح باستيراد الطبي منها.

# «صناعة حلب» ستعيش أجواء الانتخابات بعد قبول لجنة الإشراف ترشيح ١٥ طلباً

| خالد زنكلو

أفرجت لجنة الإشراف على انتخابات غرفة صناعة حلب أمس عن القائمة النهائية من أسماء المرشحين المقبول ترشحهم عن كل قطاع في انتخابات مجلس إدارة الغرفة للدورة الانتخابية ٢٠٢٢– ٢٠٢٦، والبالغ عددهم ١٥ من أصل ٢٥ مرشحاً سيخوضون الانتخابات لشغل ١٢ مقعداً في عضوية مجلس الإدارة.

وبعدما أظهر الإعلان الأولي والذي أصدرته لجنة الإشراف على انتخابات الغرفة الأسبوع الفائت، قبول ترشيح ١١ من أصل ٢٥ طلباً تقدم أصحابها من الصناعيين بثبوتيات ترشيحهم، ارتفع العدد إلى ١٥ طلباً في الإعلان النهائي بعد بتت اللجنة بطلبات الاعتراضات على قراراتها، بخصوص أسماء المقبولين.

وبذلك ستشهد «صناعة حلب» انتخابات، مقرر إجراؤها في الـ ٣٠ من الشهر الجاري، بعد تأكد عدم فوز القائمة الأولية للمرشحين بالتزكية.

في التفاصيل، أظهر الإعلان النهائي عن أسماء المرشحين، قبول ترشيح الصناعيين محمد نعال وباهر رسول عن القطاع الغذائي، والذي يحظى بحصة مقعدين في مجلس إدارة الغرفة، إثر عدم قبول أي طلب لمرشحي القطاع الحيوي في الإعلان الأولي عن أسماء المقبول ترشحهم، وهذا يعني القبول بثبوتيات اعتراض اثنين من الصناعيين من اللجنة.

وكشف الإعلان النهائي أيضاً، كما الأولي، عن تسديد القطاع الكيميائي مخصصاته المحددة له في مجلس الإدارة بواقع مقعدين للصناعيين فارس الشهابي وعبد اللطيف حميدة، على حين زاد عدد المقبول ترشحهم للانتخابات في القطاع الهندسي، الذي له مقعدان في مجلس الإدارة، إلى ٣ مرشحين من الصناعيين، وهم محمد زياد أوبري ونضال شيخو وهنري عضومية، حيث قبلت ثبوتيات اعتراض الأخير في الإعلان النهائي للجنة الإشراف على الانتخابات.

كما ارتفع عدد المقبول ترشحهم لخوض الانتخابات في القطاع النسيجي، من ٧ إلى ٨ طلبات من أسماء المرشحين المقبولة طلباتهم بعد ضم ترشح الصناعي حسام الدين ششمان في الإعلان النهائي إلى أسماء زملائه الذين قبل ترشحهم في الإعلان الأولي، وهم: محمد زيزان ومجد ششمان ومحمد زكريا صابوني ومحمد رأفت شماع ولؤي تومان ونائل رجب باشا ومصطفى كواية، وبزيادة مرشحين اثنين عن عدد المقاعد الـ٦ المخصصة لأهم قطاع صناعي حلبي، ويصل بذلك عدد المقبولين في القطاعات الأربعة إلى ١٥ طلباً.

وكان الإعلان الأولي عن نتائج المقبول ترشحهم لانتخابات الغرفة، أظهر عدم قبول أكثر من نصف إعداد المرشحين الـ٢٥ لعدم تلبيتهم لشروط الترشح المعروفة والمطلوبة، وهو ما لم يحدث سابقاً في أي انتخابات.

وعزا أحد صناعيي منطقة العرقوب الصناعية لـ«الوطن» قلة عدد الصناعيين الذين ترشحوا لانتخابات غرفة صناعة حلب إلى الواقع السيئ الذي تعيشه الصناعة السورية عموماً، والحلبية بشكل خاص.

يذكر أن انتخابات مجلس إدارة «صناعة حلب» في الدورات الانتخابية التي سبقت الحرب كانت تحظى باهتمام معظم الصناعيين وتستقطب معظمهم، لأنهم يشكلون رقماً صعباً على صعيد الصناعة السورية. كما كانت الانتخابات تشكل حدثاً مهماً ومفصلياً في تاريخ الصناعة الحلبية، غير أن تداعيات وأوزار الحرب تركت آثاراً مدمرة على صناعة عاصمة الصناعة السورية.

وكانت وزارة الصناعة طلبت تحديد عدد الأعضاء من قبل الغرف في كل قطاع حتى ١٣ أيلول الماضي، وحددت ١٥ الشهر ذاته آخر موعد لتسديد رسوم الراغبين بالترشح لانتخاب الغرف، على أن يغلق باب الترشح قبل ٢٨ الشهر نفسه، بعدما أصدرت في ٨ أيلول الماضي التعليمات التنفيذية الناظمة لانتخابات اتحاد غرف الصناعة السورية وغرف الصناعة في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب وحمص وحماة مع انتهاء الدورة الانتخابية الحالية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٩.